الإعلام الأمني يكشف تفاصيل تهريب النفط وموافقات محافظين على تصديره



كشف رئيس خلية الإعلام الأمني، الفريق سعد معن، اليوم الثلاثاء، عن رصد اللجنة التحقيقية الحكومية أكثر من 18 خرطوماً تُستخدم لتعبئة النفط في الصهاريج وتهريبه من حقل صفية شمالي ربيعة، فيما أكد أن محافظين يمنحون موافقات لتصدير النفط إلى الخارج خلافاً للقانون والدستور.

وقال معن وتابعته المطلع، إن "الإجراءات الحكومية تستند إلى حقائق ووقائع، ولا تستهدف منطقة جغرافية أو جهة بعينها"، مبيناً أن "التحقيقات التي أجريت في مناطق الفرات الأوسط وجرف النصر أفضت إلى تشكيل لجنة تحقيقية ثانية، كشفت عن حقائق بُنيت على أساسها التوصيات والقرارات الحكومية الأخيرة".

وأضاف أن "التحقيقات شخصت العديد من مواطن الخلل، وأن الإعفاءات جاءت نتيجة الإهمال والتقصير، فضلاً عن احتمالية المشاركة في عمليات التهريب"، مشيراً إلى أن "هذه المخالفات تستدعي اتخاذ إجراءات حكومية صارمة".

وتابع أن "هناك مناطق تتبع إدارياً للحكومة الاتحادية في محافظات كركوك وصلاح الدين ونينوى وديالى، أصبحت خاضعة أمنياً لإقليم كردستان بعد أحداث العام 2014، وشُخصت فيها إشكالات حقيقية تتعلق بتهريب النفط"، مؤكداً أن "التحقيقات تستند إلى الوقائع والأدلة ولا تتضمن اتهاماً مسبقاً لأي جهة أو طرف

في حكومة الإقليم".

وكشف معن عن أن "محافظين يمنحون موافقات لتصدير النفط خارج العراق، وهو ما يمثل مخالفة قانونية ودستورية واضحة، باعتبار أن هذه الصلاحية من اختصاص وزارة النفط".

وأشار إلى أن "اللجنة التحقيقية رصدت أكثر من 18 خرطوماً تُستخدم لتعبئة النفط في الصهاريج وتهريبه من حقل صفية شمالي ربيعة، على الرغم من أنه يفترض أن يكون مغلقاً منذ مدة طويلة"، مؤكداً أن "عمليات التهريب موثقة بالصور والأدلة، فضلاً عن رصد عمليات تهريب أخرى في حقل جاستا".

ولفت إلى أن "قانون مكافحة تهريب النفط ومشتقاته رقم 41 لسنة 2008 يتضمن عقوبات بحق كل من يقوم بتخريب المنشآت النفطية، بما فيها الأنابيب والخزانات، لأغراض التهريب".

وأكد أن "هناك مسؤوليات أمنية وعسكرية تقع على عاتق وزارتي الدفاع والداخلية، وستكون هناك إجراءات حاسمة لدعم شرطة الطاقة وتعزيز قدراتها في حماية المنشآت والأنابيب النفطية، بإشراف رئيس مجلس الوزراء".

وبشأن المنافذ الحدودية، أوضح معن أن "المنافذ تمثل البوابة الرسمية للبلاد وترتبط بسيادتها، ما يستوجب إخضاعها لإدارة مركزية"، مؤكداً أن "الإجراءات الحكومية تصب في مصلحة أهالي إقليم كردستان وجميع المواطنين في المحافظات العراقية".